



# الدليل الإرشادي لضريبة الدخل الخاص بضوابط جواز حسم المصروفات من عدمه لغرض تحديد الوعاء الضريبي

(المحدث في شهر سبتمبر 2022م)



أصدرت هيئة الزكاة والضريبة والجمارك هذا الدليل الإرشادي بغرض إيضاح بعض المعالجات ذات الصلة بتطبيق الأحكام النظامية السارية في تاريخ إصداره، ولا يعد محتوى هذا الدليل بمثابة تعديل على أي من أحكام الأنظمة واللوائح المعمول بها في المملكة.

وتؤكد الهيئة على تطبيقها للمعالجات التوضيحية الواردة في هذا الدليل -حيثما تنطبق-، وذلك في ضوء النصوص النظامية ذات الصلة، وفي حال تعديل أي إيضاح أو محتوى وارد في هذا الدليل -لنص نظامي غير معدل- فإن تطبيق المعالجة التوضيحية المحدثة يكون على المعاملات التي تتم بعد تاريخ نشر النسخة المحدثة من الدليل على الموقع الإلكتروني للهيئة.



## المحتويات

4	1. مقدمة
5	2. أحكام عامة متعلقة بالمصاريف الجائر حسمها لتحديد الدخل الخاضع للضريبة
5	2.1 ما هو المقصود بالمصاريف الجائر حسمها ؟
5	2.2 ما هو المقصود بالمصاريف التي لا يجوز حسمها ؟
7	2.3 أمثلة عملية
9	3. إرشادات بشأن جواز حسم بعض المصاريف من الوعاء الضريبي
9	3.1 المبالغ المدفوعة للمراكز الرئيسية خارج المملكة
9	3.1.1 المصاريف القابلة للحسم
10	3.1.2 المعالجة الضريبية للمصاريف التي لا يجوز حسمها لأغراض استقطاع الضريبة
11	3.1.3 أمثلة عملية
13	3.2 العوائد بين البنوك أو بين المجموعة
13	3.2.1 المصاريف القابلة للحسم
13	3.2.2 معاملة المبالغ المدفوعة للمركز الرئيس الأجنبي لأغراض استقطاع الضريبة
14	3.2.3 أمثلة عملية
15	3.3 المبالغ المختلفة التي تُدفع للموظفين
15	3.3.1 المصاريف الجائر حسمها وشروطها
19	3.3.2 المصاريف التي لا يجوز حسمها
20	3.3.3 أمثلة عملية
21	3.4 الديون المعدومة



## 1. المقدمة

أعدت هيئة الزكاة والضريبة والجمارك (الهيئة) هذا الدليل الإرشادي بهدف تقديم التوضيحات والإرشادات حول المصاريف جائزة الحسم لتحديد الدخل الخاضع للضريبة في ظروف محددة وفقاً لما ورد في نظام ضريبة الدخل (النظام) ولأئحته التنفيذية (اللائحة) (يُشار إليهما معاً فيما يلي باسم الأحكام المنظمة لضريبة الدخل) في المملكة العربية السعودية (المملكة).

يستند هذا الدليل الإرشادي إلى الأحكام المنظمة لضريبة الدخل وتفسير الهيئة لها وسياساتها المُتبعة، ويهدف إلى تقليل الغموض والالتباس الذي يواجه أي شخص عند احتساب الوعاء الضريبي أو تطبيق استقطاع الضريبة متى اقتضى الأمر ذلك.

تحرص الهيئة على التعاون مع جميع الأشخاص، بيد أنّ ذلك لا يمنع وقوع خلافات في وجهات النظر بين الهيئة وهؤلاء الأشخاص، كما أنّ هذا الدليل لا يؤثر في أحقية الهيئة في إجراء عمليات الفحص والربط وفرض الغرامات على الأشخاص الذين ترى الهيئة أنهم أخلّوا بالأحكام المنظمة لضريبة الدخل.

للحصول على مزيد من المعلومات بشأن تطبيق الأحكام المنظمة لضريبة الدخل في حالة معيّنة، يمكنكم الاتصال بالهيئة عبر القنوات المخصصة لذلك لطلب إصدار قرار تفسيري غير مُلزم. وسوف تعمل الهيئة على تزويدكم بالمعلومات المطلوبة بشأن تطبيق الأحكام المنظمة لضريبة الدخل في الحالة المذكورة.



## 2. أحكام عامة متعلقة بالمصاريف الجائر حسمها لتحديد الدخل الخاضع للضريبة

### 2.1 ما هو المقصود بالمصاريف الجائر حسمها؟

المصاريف جائزة الحسم<sup>1</sup> هي المصاريف العادية والضرورية المُتكدبة لتحقيق الدخل الخاضع للضريبة، سواء كانت مسددة أو مستحقة. ويشترط لحسمها استيفاء الشروط التالية<sup>2</sup>:

- أ. أن تكون نفقة فعلية مؤيدة بمستندات ثبوتية أو قرائن أخرى تمكن الهيئة من التحقق من صحتها.
- ب. أن تكون مرتبطة بتحقيق الدخل الخاضع للضريبة.
- ت. أن تكون مرتبطة بالسنة الضريبية التي يتم فيها الحسم.
- ث. ألا تكون مصاريف ذات طبيعة رأسمالية.
- ج. ألا تكون من المصاريف التي لا يجوز حسمها الواردة في المادة الثالثة عشر من النظام.
- ح. أن تكون في حدود النسب الموضحة في الأحكام المنظمة لضريبة الدخل.

تنص المادة التاسعة من اللائحة على مزيد من التوضيحات بشأن الشروط المطبقة على مصاريف محددة مرتبطة بمزاولة النشاط.

### 2.2 ما هو المقصود بالمصاريف التي لا يجوز حسمها؟

في المقابل، حدد نظام ضريبة الدخل<sup>3</sup> ولأحته المصاريف التي لا يجوز حسمها وهي تلك التي تدرج ضمن الفئات التالية:

- أ. المصاريف غير المرتبطة بتحقيق الدخل الخاضع للضريبة.
- ب. أي مدفوعات أو مزايا تمثل رواتب أو أجور أو مكافآت وما في حكمها في أي صورة كانت، والتي يتم تقديمها إلى المساهم أو الشريك أو شخص مرتبط بهما - باستثناء المساهمين في شركات المساهمة -، وكذلك قيمة التعويضات والتعاملات التي تزيد قيمتها عن قيمة نفس هذه التعويضات والتعاملات التي كان سيحصل عليها شخص غير مرتبط نظير نفس الأعمال أو الخدمات أو الممتلكات.
- ت. المصاريف الترفيهية: وتشمل المصاريف الترفيهية المتكدبة على الفعاليات كالحفلات والمسابقات الرياضية والرحلات والأنشطة الترفيهية وما إلى ذلك.

(1) المادة الثانية عشر من نظام ضريبة الدخل.

(2) المادة التاسعة من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة الدخل.

(3) المادة الثالثة عشر من نظام ضريبة الدخل والمادة العاشرة من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة الدخل.



- ث. أي مصاريف للشخص الطبيعي عن استهلاكه الشخصي (أي المصاريف التي ليست مرتبطة بممارسة النشاط مثل فواتير الهاتف الشخصية، مصاريف السيارة الشخصية، مصاريف السكن، وما إلى ذلك).
- ج. ضريبة الدخل المسددة أو المستحقة في المملكة أو في دولة أخرى أو أي غرامات أو جزاءات مرتبطة بها.
- ح. الغرامات أو الجزاءات المالية المسددة أو واجبة السداد لأي جهة في المملكة باستثناء الغرامات المالية المترتبة بسبب مخالفة شروط تعاقدية، كغرامات تأخير التنفيذ أو سوء التنفيذ، والتي يجوز حسمها بشرط أن تكون مسددة وموثقة من الجهة المتعاقد معها وأن يتم التصريح عن الدخل المتحقق من هذه الغرامات في سنة استردادها.
- خ. أي رشاوي أو مبالغ مشابهة والتي يُعدّ دفعها عملاً جنائياً بمقتضى أنظمة المملكة حتى لو تمّ دفعها بالخارج.

## إضافة إلى ما تقدّم، واستناداً إلى المادة العاشرة من اللائحة، فإنه لا يجوز حسم المصاريف التالية لأغراض ضريبة الدخل:

- أ. العمولات المدفوعة إلى وكلاء شركات التأمين الزائدة عن نسبة 3% من إجمالي الأقساط المحصّلة في المملكة من خلال الوكيل أو غيره، سواء كان الوكيل شريكاً في شركة التأمين أو غير شريك.
- ب. حصة الموظف في صناديق التقاعد النظامية كصندوق معاشات التقاعد، والتأمينات الاجتماعية، أو صناديق التوفير والادخار.
- ج. المبالغ المدفوعة للمراكز الرئيسية بالخارج من قبل الفروع العاملة بالمملكة و المملوكة لها بالكامل مقابل ما يلي:
- إتاوات أو عمولات.
  - عوائد قروض أو أي رسوم مالية أخرى باستثناء عوائد القروض المدفوعة من فروع البنوك الأجنبية العاملة بالمملكة لمراكزها الرئيسية بالخارج.
  - المصاريف الإدارية والعمومية غير المباشرة التي يتمّ تحديدها بأسلوب التوزيع على أساس تقديري.
  - قيمة المواد المورّدة أو الخدمات المقدّمة للمكّلف من قبل الأطراف المرتبطة والزائدة عن الأسعار المستخدمة بناءً على مبدأ السعر المحايد.



## 2.3 أمثلة عملية

فيما يلي بعض الأمثلة العملية للمصاريف التي يجوز حسنها أو التي لا يجوز حسنها لغرض تحديد دخل المكلف الخاضع للضريبة.

### المثال (1):

تحقق إحدى الشركات المقيمة في المملكة دخلاً من بيع الكتب، ويُعتبر هذا النشاط من الأنشطة التجارية المعتادة التي تمارسها الشركة.

خلال السنة الضريبية 2020 ولأغراض مزاوله نشاطها التجاري، قامت الشركة بتوظيف عشرة موظفين بدوام كامل وودفع راتبهم على أساس شهري، بالإضافة إلى مساهمتها في صندوق معاشات التقاعد، والتأمينات الاجتماعية لصالح الموظفين. كما تتكبد الشركة تكاليف كخدمات الإنترنت لأغراض الأعمال، ويتم دفعها شهرياً لأحد مزودي الخدمة التابعين لطرف ثالث. قام المساهم في الشركة بشراء مركبة شخصية واستخدامها لأغراض التنقل من منزله إلى مكتبه، إلا أن هذه المركبة غير مسجلة كجزء من أصول الشركة.

تُحدّد المصاريف القابلة للحسم على النحو التالي:

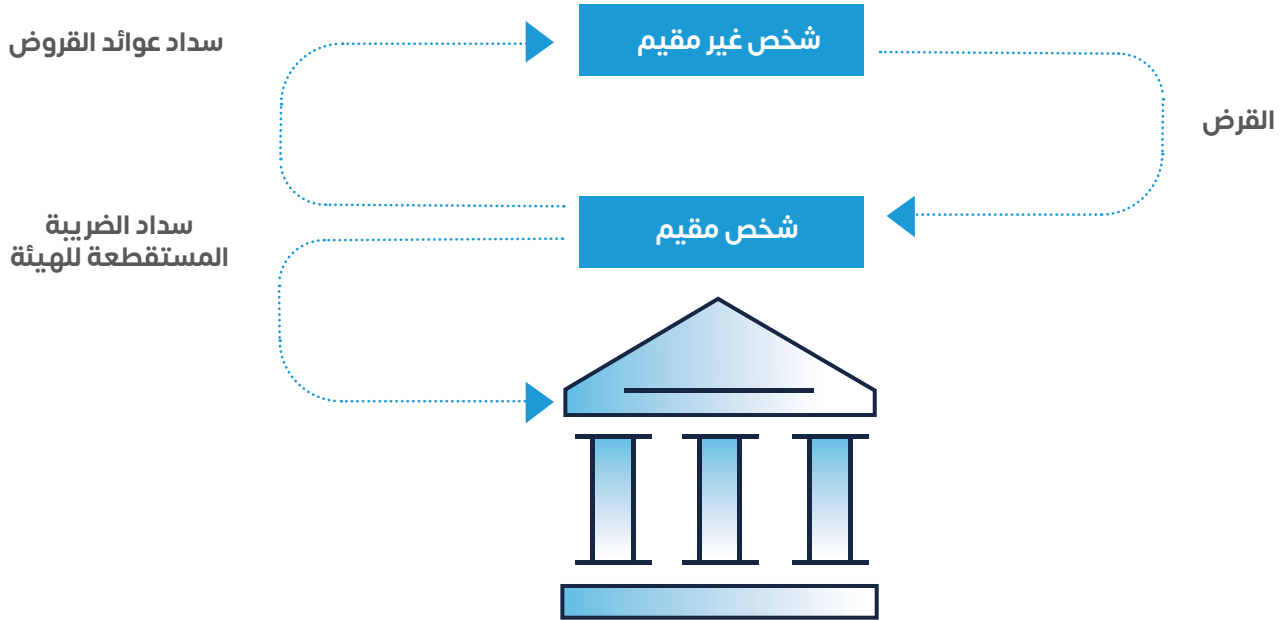
### مصاريف السنة الضريبية 2020

المصاريف التي لا يجوز حسنها	المصاريف الجائز حسنها
حصة الموظف في المساهمة في صندوق معاشات التقاعد، والتأمينات الاجتماعية.	الراتب الشهري لجميع الموظفين من يناير إلى ديسمبر 2020 بشرط أن تكون مدفوعة/ مستحقة خلال السنة الضريبية وفقاً لشهادة التأمينات الاجتماعية.
اشتراك الإنترنت الشهري المدفوع في يناير 2020 فيما يتعلق بالخدمات المقدمة في ديسمبر 2019.	حصة صاحب العمل في المساهمة في صندوق معاشات التقاعد، والتأمينات الاجتماعية.
الكلفة المرتبطة بالمركبة الشخصية (تكاليف الشراء والتشغيل وما إلى ذلك). (في حال إدراجها ضمن الأصول يتم رفض استهلاكها السنوي).	اشتراك الإنترنت الشهري للخدمات المقدمة من يناير إلى ديسمبر 2020.



## المثال (2):

تقوم إحدى الشركات المقيمة في المملكة بسداد عوائد القروض لأحد الشركاء غير المقيمين (في دولة لم تقم بإبرام اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي مع المملكة) فيما يتعلق بالقرض الممنوح لمواصلة نشاطه التجاري في المملكة.



عوائد القرض هي من المصاريف الجائز حسنها في دفاتر الشركة المقيمة بشرط أن تكون هذه القروض مستخدمة في النشاط ويتم معاملة القرض على أساس مبدأ السعر المحايد وتستوفي الشروط المنصوص عليها في المادة 9(2) من اللائحة، (على أن تستوفي المصاريف أيضاً الشروط المنصوص عليها في القسم 2.1 أعلاه).

إضافة إلى ذلك، إن سداد عوائد القروض يخضع لاستقطاع الضريبة في المملكة وفق الضوابط المحددة في المادة الثالثة و الستين من اللائحة.





## 3. إرشادات بشأن جواز حسم بعض المصاريف من الوعاء الضريبي

### 3.1 المبالغ المدفوعة للمراكز الرئيسية خارج المملكة

قد يتولى المركز الرئيس سداد مجموعة متنوعة من المصاريف نيابة عن الشركة التابعة له أو الفرع أو المنشأة الدائمة، والتي يقوم لاحقاً بتحميلها على هذه الشركة التابعة أو الفرع أو المنشأة الدائمة.

يمكن أن تندرج هذه المصاريف ضمن الفئات التالية:

أ. المصاريف التي يتكدها المركز الرئيس للمنفعة الحصرية للشركة التابعة أو الفرع أو المنشأة الدائمة.

ب. المصاريف الإدارية العمومية.

فيما يلي توضيح المعالجة الضريبية لسداد المصاريف للمراكز الرئيسية استناداً إلى ما إذا كانت واجبة السداد من قبل شركة تابعة أو فرع أو منشأة دائمة في المملكة.

#### 3.1.1 المصاريف القابلة للحسم

أ- المبالغ المدفوعة من قبل شركة تابعة في المملكة:

بشكل عام ووفقاً لأحكام النظام، يجوز حسم المصاريف التي تستوفي الشروط المترتبة لحسمها من الضريبة، والموضحة في القسم 2.1 من هذا الدليل الإرشادي متى كانت هذه المصاريف مباشرة وفعلية، والتي قامت الشركة بسدادها حتى لو تمّ تكدها بشكل أساسي في مكان آخر (أي التي تكدها المركز الرئيس وقام بتحميلها على الشركة التابعة).

إضافة إلى الشروط الواجب استيفائها لجواز حسم هذه المصاريف، يخضع حسم المدفوعات التي تتم إلى المركز الرئيس لقواعد تسعير المعاملات المطبقة على المعاملات الخاضعة للرقابة بين الأشخاص المرتبطين (يُرجى الاطلاع على تعليمات تسعير المعاملات والدليل الإرشادي الخاص بتسعير المعاملات لمزيد من المعلومات في هذا الشأن). وبالتالي، يجوز حسم المصروفات المتعلقة بقيمة السلع أو الخدمات المقدمة إلى شركة تابعة في المملكة من خلال مركزها الرئيس التي توافق مبدأ السعر المحايد، ولا يجوز حسم المصاريف الزائدة عن قيمة المدفوعات المتكبدة بناءً على مبدأ السعر المحايد، لأغراض ضريبة الدخل.

ب- مدفوعات الفرع أو المنشأة الدائمة:

تُعتبر المصاريف التي يتكدها المركز الرئيس لأغراض المنفعة الحصرية لفرعه جائزة الحسم لأغراض الضريبة، وذلك إلى الحدّ الذي تكون فيه هذه المصاريف مباشرة وفعلية (ورهنًا باستيفاء الشروط الموضحة في القسم 2.1 من هذا الدليل الإرشادي).

على سبيل المثال، إذا قام المركز الرئيس في الخارج بشراء بوليصة تأمين تغطي جميع فروعه في العالم، بما في ذلك في المملكة، وقام بتوزيع نصيب كل فرع منها على أساس توزيع غير تقديري، فسيتم اعتبار المصاريف بأنها جائزة الحسم في المملكة شريطة أن تكون هذه المصاريف مباشرة ويتم



تحديدها على أساس فعلي. يجوز حسم هذه المصاريف سواءً دُفعت هذه المصاريف مباشرة من قبل الفرع إلى شركة التأمين أو من خلال المركز الرئيس.

تُعتبر المبالغ المدفوعة مقابل الخدمات الفنية بأنها مصاريف جائزة الحسم في المملكة.

إلا أنّ هناك قيود على إمكانية حسم بعض المصاريف المدفوعة للمركز الرئيس نصت عليها المادة العاشرة من اللائحة. فبموجب المادة المذكورة، لا تكون المبالغ المدفوعة للمراكز الرئيسة بالخارج من قبل فروعها المملوكة لها بالكامل والموجودة في المملكة جائزة الحسم لغرض تحديد الدخل الخاضع للضريبة إذا كانت قد دُفعت مقابل ما يلي:

أ. إتاوات أو عمولات.

ب. عوائد القروض أو أي رسوم مالية أخرى باستثناء عوائد القروض المدفوعة من فروع البنوك الأجنبية العاملة بالمملكة لمراكزها الرئيسة بالخارج.

ج. مصاريف إدارية وعمومية غير مباشرة تمّ تحديدها بأسلوب التوزيع على أساس تقديري.

كما ورد ذكره أعلاه، فإنّه لا يجوز حسم المبالغ المدفوعة من قبل الفرع أو المنشأة الدائمة إلى المركز الرئيس، والتي تمثّل حصته/حصتها من المصاريف العمومية غير المباشرة للمركز الرئيس (على عكس المصاريف المباشرة جائزة الحسم بشكل عام)، بل تضاف إلى الوعاء الضريبي للفرع أو المنشأة الدائمة.

وقد تمّ إدراج قيود مماثلة على الحسم فيما يتعلق بمدفوعات معينة من قبل منشأة دائمة إلى مركزها الرئيس في معظم اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي المبرمة مع المملكة<sup>4</sup>.

### 3.1.2 المعالجة الضريبية للمصاريف التي لا يجوز حسمها لأغراض استقطاع الضريبة

كقاعدة عامة، تخضع المبالغ المدفوعة للمراكز الرئيسة أو الأطراف المرتبطة مقابل الخدمات الفنية والاستشارية وخدمات الاتصال الهاتفية الدولية و أي دفعات أخرى لاستقطاع الضريبة في المملكة بنسبة 15%<sup>5</sup>.

ولا يجب أن تؤثر طبيعة المصاريف التي لا يجوز حسمها على المعالجة الضريبية المرتبطة باستقطاع الضريبة.

ومع ذلك، إذا كانت هذه المبالغ المدفوعة خاضعة لاستقطاع الضريبة، فيجب حسم الضريبة المستقطعة من ضريبة الدخل على النحو التالي:

- بالنسبة للمبالغ المدفوعة للمركز الرئيس التي لا يجوز حسمها، يجوز حسم الضريبة المستقطعة من ضريبة الدخل المُحتسبة<sup>6</sup>.
- بالنسبة للمبالغ المدفوعة للمركز الرئيس التي يجوز حسمها (على سبيل المثال مقابل الخدمات الفنية أو المصاريف المباشرة الأخرى)، فلا يجوز حسم الضريبة المستقطعة من ضريبة الدخل المُحتسبة.

(4) تنص الفقرة الثالثة من المادة السابعة من معظم اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي المبرمة مع المملكة على ما يلي: «عند تحديد أرباح منشأة دائمة، تُسمح بحسم المصاريف الخاصة بنشاط المنشأة الدائمة بما في ذلك المصاريف التنفيذية والإدارية العامة، سواء أُنفقت في الدولة المتعاقدة التي تتواجد فيها المنشأة الدائمة أو في غيرها. ومع ذلك، لن يُسمح بهذا الحسم إذا كانت المبالغ المدفوعة، إن وُجدت (خلاف المبالغ مقابل التكلفة الفعلية المستردة) من المنشأة الدائمة للمركز الرئيس للمشروع أو أي من وحداته من شكل إتاوات أو رسوم أو أي مدفوعات أخرى مشابهة مقابل استعمال حقوق براءة اختراع أو حقوق أخرى، أو من شكل عمولة عن خدمات معينة أدت أو مقابل الإدارة أو (فيما عدا حالة المشروع المصرفي) في شكل دخل من مطالبات الدين فيما يتعلق بالأموال المقرضة إلى المنشأة الدائمة، وكذلك لن يُؤخذ في الحسبان عند تحديد أرباح المنشأة الدائمة المبالغ (خلاف المبالغ مقابل التكلفة الفعلية المستردة) المستحقة للمنشأة الدائمة على حساب المركز الرئيس للمشروع أو أي وحدة من وحداته والتي تكون من شكل إتاوات أو رسوم أو مدفوعات أخرى مشابهة مقابل استعمال حقوق براءة اختراع أو حقوق أخرى، أو على شكل عمولات مقابل خدمات معينة أدت أو مقابل الإدارة، أو (فيما عدا حالة المشروع المصرفي) على شكل دخل من مطالبات الدين فيما يتعلق بالأموال المقرضة للمركز الرئيس للمشروع أو أي وحدة من وحداته». تُستخدم هذه الفقرة الصيغة المعتمدة في اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للازدواج الضريبي، والتي تتضمن قيوداً على حسم المبالغ المدفوعة مقابل أنواع معينة من الخدمات المقدمة بين المركز الرئيس و المنشأة الدائمة لذات المشروع.

(5) المادة الثامنة والستين من نظام ضريبة الدخل والمادة الثالثة والستين من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة الدخل.

(6) المادة الثامنة والستين (ز) من نظام ضريبة الدخل.



- يشترط أن تكون ضريبة الاستقطاع المطالب بحسمها قد تم استقطاعها وسدادها للهيئة، وتُحسم بحد أقصى قيمة الضريبة الواجبة على المكلف في نفس السنة الضريبية، ولا يجوز ترحيل الزيادة للسنة التالية.
- لا ينطبق الحكم أعلاه على المعالجات التي تتم تطبيقاً لأحكام تسعير المعاملات، فالمصرفيات التي تم استقطاع الضريبة منها ثم تمت معالجتها برد الفرق للوعاء الضريبي بناءً على مبدأ السعر المحايد، لا تحسم ضريبة الاستقطاع المتعلقة بها من الضريبة الواجبة على المكلف.

### 3.1.3 أمثلة عملية

فيما يلي بعض الأمثلة العملية للمصاريف التي لا يجوز حسمها لغرض تحديد دخل الفرع أو المنشأة الدائمة الخاضعة للضريبة.

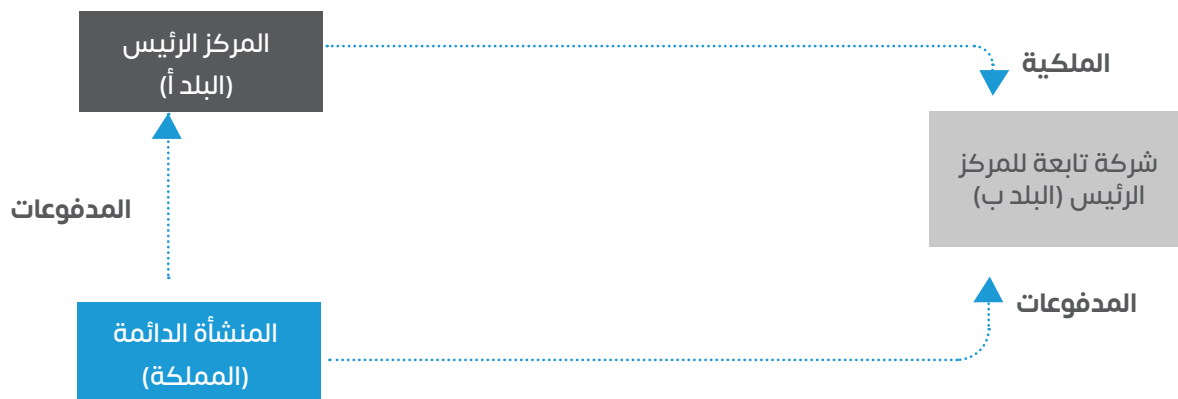
#### المثال (1):

يقوم أحد الفروع أو المنشآت الدائمة للمركز الرئيس في الخارج (في دولة لم يتم فيها إبرام اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي مع المملكة) بسداد مدفوعات مباشرة إلى مركزها الرئيس وإلى شركة تابعة للمركز الرئيس. وتكون هذه المصاريف جائزة الحسم في المملكة شرط أن تكون فعلية ومرتبطة مباشرة بنشاط الفرع أو المنشأة الدائمة ولا تندرج ضمن فئة المصاريف التي لا يجوز حسمها (ورهنأً باستيفاء الشروط المنصوص عليها في القسم 2.1 أعلاه).

يجوز قبول المصروفات المباشرة الخاصة بالمنشأة الدائمة متى كانت طبيعتها من ضمن المصاريف الجائز حسمها ومتى توفرت فيها الشروط النظامية العامة لقبول المصروف (الشروط المنصوص عليها في القسم 2.1 أعلاه).

في حال كانت هذه المصاريف مرتبطة بالمصاريف العامة للمركز الرئيس وتم إعادة توزيعها على الفرع أو المنشأة الدائمة في المملكة دون وجود رابط اقتصادي مباشر أو عوائد قروض (بخلاف المبالغ المدفوعة لفرع بنك أجنبي)، فلا يجوز حسمها لغرض تحديد الوعاء الضريبي للفرع أو المنشأة الدائمة.

وتُعامل المبالغ المدفوعة للشركات الأجنبية الأخرى التابعة للمجموعة (المملوكة بالكامل للمركز الرئيس) معاملة المبالغ المدفوعة للمركز الرئيس بذاته. وعلى هذا الأساس، تُحدّد طبيعة المصاريف الجائز حسمها أو الخاضعة للضريبة بطريقة مماثلة.





## المثال (2):

يقوم فرع أحد البنوك الأجنبية في المملكة بدفع عوائد القروض إلى مركزه الرئيسي الموجود بالخارج (في دولة لم يتم فيها إبرام اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي مع المملكة) بالإضافة إلى المصاريف الإدارية والعمامة التي تم تحديدها بأسلوب التوزيع على أساس تقديري من قبل المجموعة. في هذه الحالة، يجب تطبيق المعاملة التالية:

أ. تُعتبر المدفوعات المرتبطة بعوائد القروض مصاريفاً جائزة الحسم لغرض تحديد الوعاء الضريبي للفرع بما أنها تندرج ضمن الاستثناء المنصوص عليه في المادة (10) من اللائحة (شرط أن تستوفي المصاريف الشروط المنصوص عليها في القسم 2.1 أعلاه). إضافة إلى ذلك، يخضع حسم هذه المدفوعات لقواعد تسعير المعاملات المطبقة على المعاملات الخاضعة للرقابة بين الأشخاص المرتبطين (يُرجى الاطلاع على تعليمات تسعير المعاملات والدليل الإرشادي الخاص بتسعير المعاملات لمزيد من المعلومات في هذا الشأن).

ب. تُعتبر المدفوعات المرتبطة بالمصاريف العمامة مصاريفاً غير جائزة الحسم لغرض تحديد الوعاء الضريبي للفرع نظراً إلى أنّ المصاريف لا تتعلق مباشرة بالفرع وإنما بالمجموعة الأوسع والتي تم توزيعها على الفرع على أساس تقديري.

## وتكون المعالجة من منظور استقطاع الضريبة على النحو التالي:

أ. تخضع عوائد القرض لاستقطاع الضريبة بنسبة 5% ولا يمكن حسم هذه الضريبة المستقطعة من ضريبة الدخل المحتسبة للفرع.

ب. تخضع المصاريف العمامة لاستقطاع الضريبة بنسبة 15% ويجوز للفرع تخفيض ضريبة الدخل المحتسبة بمقدار الضريبة المستقطعة.





## 3.2 العوائد بين البنوك أو بين المجموعة

يُعتبر فرع الشركة الأجنبية، بما في ذلك فرع البنك، كياناً منفصلاً للأغراض الضريبية في المملكة. وعليه، ما لم ينص النظام على خلاف ذلك، تُعامل الفروع بشكل مماثل للكيانات الاعتبارية لأغراض الضريبة.

### 3.2.1 المصاريف القابلة للحسم

تطبّق نفس الشروط العامة الواردة في القسم 2.1 و2.2. أعلاه المتعلقة بحسم المصاريف، وتُعتبر مصاريف فرع البنك الأجنبي بمثابة مبالغ مدفوعة للمركز الرئيس وتتبع نفس المعاملة المنصوص عليها في القسم 2.1 و2.1.1.

ليس ثمة أحكام مُحددة تطبّق على فروع البنوك الأجنبية في المملكة، فيما عدا الاستثناء المنصوص عليه في المادة العاشرة من اللائحة، والذي يوضح أنّ عوائد القروض أو أي رسوم مالية أخرى يدفعها الفرع إلى المركز الرئيس، والتي تُعتبر بالعادة مصاريف غير جائزة الحسم، يُمكن السماح بحسمها إلى الحد الذي يتم فيه دفعها من قبل فروع البنوك الأجنبية في المملكة إلى مراكزها الرئيسية.

في هذا الصدد، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ أحكام البند (2) من المادة التاسعة من اللائحة لا تنطبق على البنوك.

إضافة إلى ذلك، يجب اعتبار المخصصات المكوّنة خلال العام للديون المشكوك في تحصيلها في البنوك من المصاريف جائزة الحسم بشرط أن يقدم البنك شهادة من البنك المركزي السعودي تتضمن تحديد مقدار الديون المشكوك في تحصيلها والديون المحصّلة منها خلال العام والتي يجب التصريح عنها ضمن وعاء الضريبة في سنة تحصيلها.

وبالتالي، تُعتبر أي مصاريف تدرج ضمن السياق الوارد أعلاه وليست ضمن المصاريف العامة التي لا يجوز حسمها (يُرجى الاطلاع على القسم 2.1.1) جائزة الحسم لغرض تحديد الوعاء الضريبي للفرع أو المنشأة الدائمة، مع مراعاة أن تكون المدفوعات قد خضعت لاستقطاع الضريبة في المملكة على النحو المناسب.

### 3.2.2 معاملة المبالغ المدفوعة للمركز الرئيس الأجنبي لأغراض استقطاع الضريبة

كقاعدة عامة، تخضع المبالغ المدفوعة التي تتم في الخارج من قبل فروع البنوك الأجنبية لاستقطاع الضريبة (على غرار الوارد في القسم 3.1.2) متى ما كانت مرتبطة بعوائد القروض أو الخدمات الفنية أو الاستشارية أو الإتاوات. وفي حال القيام بمدفوعات ضمن فئة أخرى وتم أداء الخدمة المرتبطة بها بالكامل في الخارج (على سبيل المثال رسوم التحويل ورسوم البنوك المراسلة)، فلا يطبّق استقطاع الضريبة.

إضافة إلى ما تقدّم، يعفى من استقطاع الضريبة الدخل الناتج عن الودائع بين البنوك، والتي تم معالجة إعفاءها بموجب القرار الوزاري رقم 1776 بتاريخ 1435/5/18هـ،



### جاء في الفقرة (أ) من القرار:

(أ) يضاف إلى نهاية الفقرة (1) من المادة الخامسة من اللائحة النص التالي: (ويستثنى من ذلك عوائد القروض الناتجة عن الودائع بين البنوك Interbank إذا بقيت الودائع لدى البنك المقترض المقيم مدة أقصاها تسعون يوماً شريطة أن يقدم بها بياناً سنوياً معتمداً من مؤسسة النقد العربي السعودي يوضح أسماء البنوك المقرضة وعناوينها ومدة القرض ومقدار عوائد القرض المدفوعة).

تخضع المصاريف المدفوعة إلى شركات المجموعة خارج المملكة أو فرع كيان أجنبي لاستقطاع الضريبة بنفس الشكل الذي تخضع بها أي مصروفات أخرى من التي تتم بين أطراف غير مرتبطة، إلا أن النسبة قد تختلف استناداً إلى ما إذا كانت الأطراف المدفوعة إليها تعتبر بمثابة أطراف مرتبطة كما يمكن أن يكون الحال بالنسبة للفرع. ويطبّق استقطاع الضريبة على المبالغ المدفوعة مقابل الخدمات بين الأطراف المرتبطة بنسبة 15%<sup>7</sup>.

### 3.2.3 أمثلة عملية

فيما يلي مثال عملي لقواعد تطبيق الحسم على فرع بنك أجنبي وعلى العوائد بين البنوك لغرض تحديد الدخل الخاضع للضريبة للفرع أو المنشأة الدائمة.

#### المثال (1):

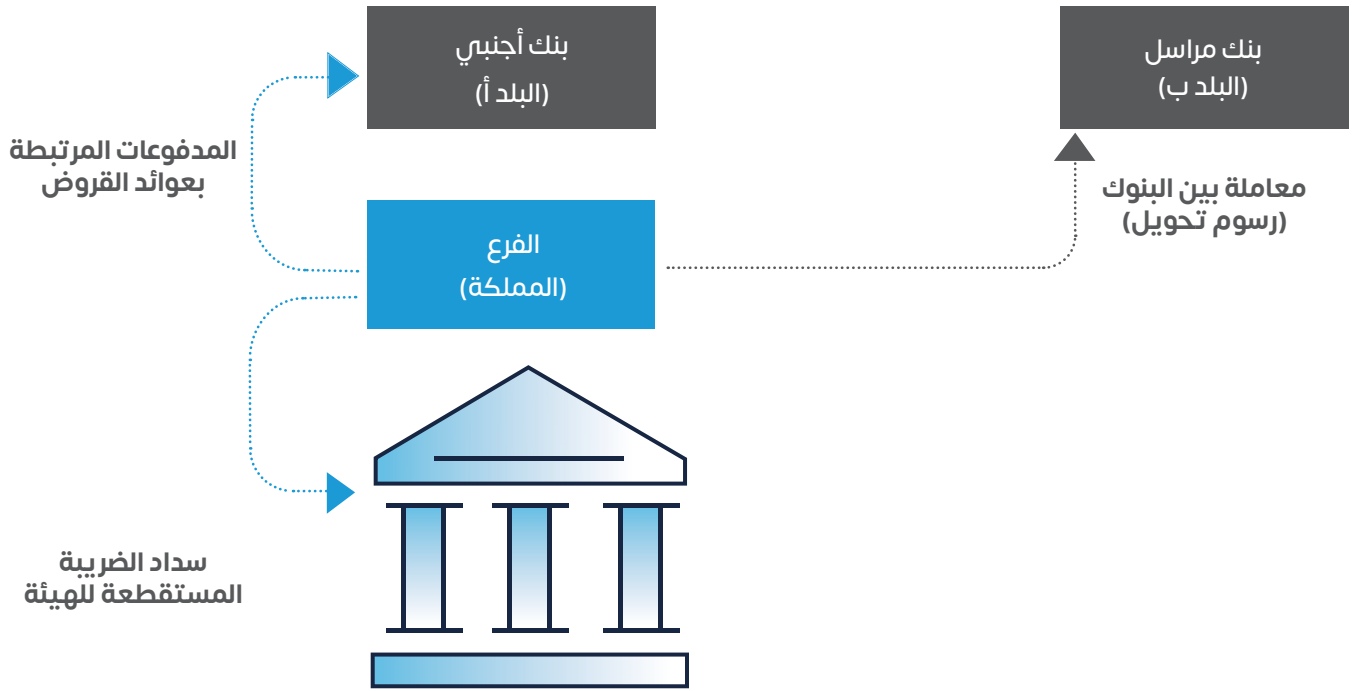
يقوم فرع أحد البنوك الأجنبية في المملكة بمعاملات مختلفة مع مركزه الرئيس وبنك مراسل تابع لطرف ثالث على النحو التالي:

- أ. المعاملات بين البنوك التي يقوم الفرع بموجبها بدفع رسوم تحويل إلى بنك مراسل.
- ب. عوائد القروض فيما يتعلق بقرض يمنحه المركز الرئيس لتمويل عملياته في المملكة.

#### فيما يلي توضيح المصاريف القابلة للحسم وطبيعتها الخاضعة للضريبة:

أ. المعاملات بين البنوك: تكون المصاريف الفعلية والمرتبطة بالفرع مباشرة جائزة الحسم لغرض تحديد الوعاء الضريبي للفرع. وتكون المبالغ المدفوعة معفاة من استقطاع الضريبة.

ب. عوائد القروض: يُسمح بحسم المصاريف لغرض تحديد الوعاء الضريبي وفق الاستثناء المنصوص عليه في اللائحة والمُطبق فقط على البنوك العاملة في المملكة. ومع ذلك، تخضع المبالغ المدفوعة لاستقطاع الضريبة بنسبة 5% ولا يجوز حسم الضريبة المستقطعة من ضريبة الدخل المحتسبة بالنظر إلى أن المصاريف المتعلقة بها قد تم حسمها من الوعاء الضريبي.



### 3.3 المبالغ المُختلفة التي تُدفع للموظفين

بصفة عامة، تكون المدفوعات المرتبطة بالقوى العاملة جائزة الحسم من أجل تحديد الدخل الخاضع للضريبة للمكلفين في المملكة متى ما كانت هذه المصاريف ضرورية وطبيعية للأعمال التجارية وتحقق الشروط الموضحة في القسم 2.1 و 2.2 من هذا الدليل.

ومع ذلك، يمكن اعتبار بعض العناصر المتغيرة للمبالغ المدفوعة للموظفين غير جائزة الحسم في ظل ظروف مُحددة كما هو مُفصل أدناه.

#### 3.3.1 المصاريف الجائز حسمها وشروطها

تُعتبر المبالغ المتغيرة التالية والتي يتم دفعها للموظفين أو لمنفعتهم مصاريفاً جائزة الحسم في المملكة:



المصاريف	الشروط
<b>المكافآت والحوافز</b>	<p>تُعتبر هذه المدفوعات جائزة الحسم رهناً باستيفاء الشروط التالية:</p> <p>أ. أن يتم سداد المدفوعات للموظفين المعيّنين بشكل نظامي.</p> <p>ب. تعتمد طبقاً لشهادة التأمينات الاجتماعية.</p> <p>ت. أن تُحدد عقود التوظيف أساس هذه الدفعات المختلفة وفقاً لنظام العمل السعودي.</p> <p>ث. أن تُحدد سياسة التوظيف الخاصة بالكيان المعني طريقة احتساب ومنح هذه المكافآت والحوافز بشكل واضح وتكون لوائح السياسات المالية معتمدة حسب الأصول من قبل وزارة العمل.</p> <p>ج. أن يحتفظ الكيان المعني بسجلات عن موافقات الإدارة على دفع هذه المصاريف المختلفة.</p>

المصاريف	الشروط
<b>الرسوم المدرسية المدفوعة من قبل المكلفين لأبناء موظفيهم</b>	<p>تكون المصاريف المدرسية جائزة الحسم متى توفرت فيها الشروط التالية:</p> <p>أ. أن تكون مدفوعة إلى مدرسة محلية مرخص لها في المملكة.</p> <p>ب. أن تكون هذه الميزة منصوص عليها صراحة في عقد التوظيف.</p>





الشروط	المصاريف
<p>قد تختلف المعاملة الضريبية اعتماداً على ما إذا تم سداد المساهمات من قبل شركة الأموال أو من غير شركة الأموال:</p> <p><b>في حالة شركات الأموال:</b></p> <p>يُسمح لشركة الأموال بحسم مساهماتها بشرط:</p> <p><b>أ.</b> ألا يتجاوز الحسم مقدار الالتزامات غير الممولة الخاصة بهذه الصناديق والتي لم تُدفع اعتباراً من بداية السنة المالية التي يتم فيها الحسم . ويُقصد بالالتزامات غير الممولة التزامات صاحب العمل مقابل مساهمته في هذه الصناديق المستحقة عن السنة التي يتم فيها الحسم والتي لم تُدفع حتى نهاية السنة المالية.</p> <p><b>ب.</b> أن تكون الالتزامات غير الممولة المشار إليها محددة بشكل واضح في القوائم المالية الخاصة بشركة الأموال المدققة من محاسب قانوني مرخص له بالعمل في المملكة.</p>	<p><b>مساهمات صاحب العمل لصالح الموظف في صناديق التقاعد النظامية</b></p>



ت. أن تنص عقود عمل الموظفين التي تُدفع عنهم هذه الاشتراكات إلى هذه الميزة.

ث. أن تكون هذه الصناديق ذات شخصية اعتبارية مستقلة سواء تأسست في المملكة أو خارجها، وأن يُعدّ لها حسابات منفصلة تُراجع من قبل محاسب قانوني مستقل. كما يجب على شركات الأموال تزويد الهيئة بمعلومات عن هذه الصناديق تشمل ما يلي:

1. نظام تأسيس الصندوق (سواء كان النظام الأساسي أو أي أداة تأسيسية أخرى) الذي يوضح أهدافه وشروط الاشتراك فيه وحقوق المشاركين فيه ومصادر تمويله.

2. الحسابات الختامية للصندوق المدققة من محاسب قانوني مستقل في نهاية كل عام.

3. أسماء المستفيدين سنوياً من الصندوق والمبالغ المدفوعة لهم عند الطلب من قبل الهيئة.

#### في حالة الشركات من غير شركات الأموال:

يُسمح بتطبيق الحسم في حدود 25% من دخل كل موظف، سواء بشكل فردي أو جماعي، قبل احتساب مساهمات صاحب العمل. ويكون الحسم مُمكناً فقط بشرط:

أ. أن يكون الصندوق مؤسساً وفقاً لأنظمة المملكة.

ب. أن يكون الصندوق مؤسساً بموجب نظام خاص ينص على شروط وحقوق المساهمين فيه.

ت. أن تكون المساهمة مذكورة في عقد التوظيف أو نظام تأسيس الشركة.

ث. أن يكون الصندوق ذا هوية مستقلة عن هوية الشركة وله حسابات منفصلة مدققة من قبل محاسب قانوني مستقل.

مساهمات  
صاحب العمل  
لصالح الموظف  
في صناديق  
التقاعد  
النظامية



المصاريف	الشروط
<b>احتياطات مكافأة نهاية الخدمة</b>	<p>تكون احتياطات مكافأة نهاية الخدمة المُستخدمة خلال السنة والتي تم تعديلها عند إجرائها لزيادة الدخل / خفض المصاريف في سنة تكوينها هي مصاريف جائزة الحسم متى تم استيفاء الشروط التالية:</p> <ol style="list-style-type: none"><li>1. أن يكون المبلغ المستخدم مدفوعاً أو مستحقاً خلال العام ويكون مدعوماً بمستندات ثبوتية.</li><li>2. أن يكون قد تم تعديل الاحتياطي في سنة التكوين لزيادة الوعاء الضريبي.</li></ol>

### 3.3.2 المصاريف التي لا يجوز حسمها

وفقاً للمادة العاشرة من اللائحة، تُعتبر المصاريف التالية والمتعلقة بالتوظيف غير جائزة الحسم على وجه التحديد:

- أ. حصة أصحاب العمل لمساهمات موظفيهم في صندوق معاشات التقاعد النظامي أو التأمينات الاجتماعية أو صناديق التوفير والادخار.
- ب. الرواتب والأجور وما في حكمها، سواء كانت نقدية أو عينية، المدفوعة للمالك أو الشريك المساهم أو لأي من أفراد عائلته من الوالدين والزوج والأبناء والإخوة غير الموظفين بشكل نظامي من قبل الشركة التي تسعى إلى حسم المصاريف. وعلى الرغم من ذلك، فإنّ هذا الشرط لا ينطبق على المساهمين في شركة مساهمة.
- ج. المصاريف الترفيهية المتكبدة على الفعاليات التي يحضرها الموظفون أو العملاء كالحفلات والمسابقات الرياضية والأنشطة والرحلات الترفيهية.
- د. المدفوعات التي تقوم بها أطراف مقيمة لأطراف غير مقيمة مقابل اشتراكات الموظفين في صناديق التوفير والادخار المؤسسة خارج المملكة.
- هـ. قد لا يتم حسم حصة الموظفين في صندوق تقاعد نظامي.



### 3.3.3 أمثلة عملية

فيما يلي أمثلة عملية لقواعد الحسم المطبقة على المبالغ المتغيرة المدفوعة للموظفين بغرض تحديد الدخل الخاضع للضريبة للشركة السعودية.

#### المثال (1):

يقوم مساهم غير مقيم لشركة في المملكة بتوزيع أرباح العام على نفسه والتي يتم اعتبارها بمثابة راتب في حسابات الشركة ويتم حسمها لغرض تحديد الدخل الخاضع للضريبة للشركة. وفقاً لأحكام النظام واللائحة، فإن المبالغ المدفوعة للمساهمين (أو مجلس الإدارة أو المالك وما إلى ذلك) لا تُعتبر بمثابة راتب وبالتالي لا يجوز حسمها لأغراض ضريبة الدخل.

**إضافة إلى ذلك، سيتم اعتبارها بمثابة أرباح موزعة وبالتالي سيتم إعادتها إلى الدخل الخاضع للضريبة.**

#### المثال (2):

تقوم شركة في المملكة بدفع المدفوعات المتغيرة التالية لموظفيها أو نيابة عنهم:

أ. المبالغ المدفوعة لصناديق التوفير والادخار الغير مقيمة مقابل اشتراكات الموظفين.

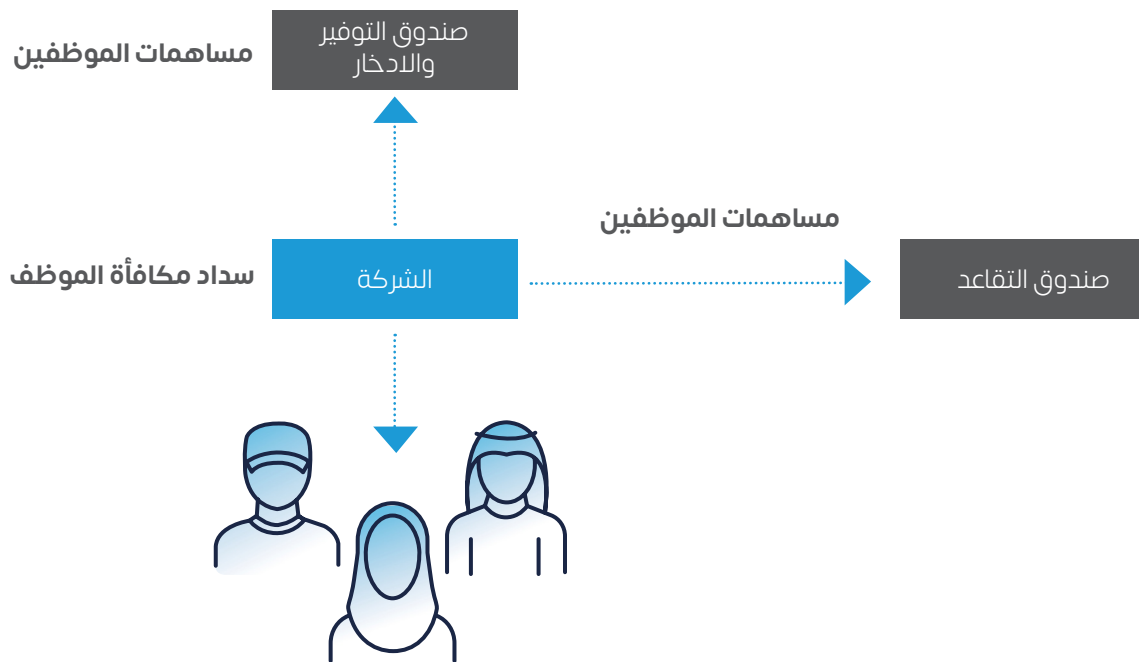
ب. المبالغ المدفوعة لصندوق التقاعد السعودي مقابل اشتراكات الموظفين.

ج. دفع المكافأة السنوية بما يتماشى مع سياسة الشركة المعتمدة من قبل وزارة العمل، والمنصوص عليها في عقود عمل الموظفين المعنيين. وقد تمّ تحديد المكافأة من خلال مراجعة الأداء الوظيفي والموافقة عليها رسمياً من قبل إدارة الشركة.



## تنطبق قواعد الحسم التالية:

- أ. بالنسبة للمبالغ المدفوعة (1) و (2)، فإنه لا يجوز حسمها بما أنها مرتبطة بحصة (الموظف). ولو كانت متعلقة بحصة (صاحب العمل)، لكان من الممكن السماح بحسمها وفقاً للشرط الموضح في جدول القسم 2.3.2.
- ب. أما بالنسبة إلى دفع مكافأة الأداء عن العام، فهو يندرج ضمن المصاريف التي يجوز حسمها بشرط أن تستوفي جميع الشروط ذات الصلة والتي يمكن أن تقدمها الشركة بناء على طلب من الهيئة.



## 3.4 الديون المعدومة

وفقاً لأحكام نظام ضريبة الدخل، تعتبر الديون المعدومة الناتجة عن بيع بضاعة أو تقديم الخدمات من المصاريف التي يجوز حسمها بشرط أن يكون قد سبق التصريح بها إيراداً في دخل المكلف الخاضع للضريبة في السنة التي نشأت فيها<sup>8</sup> يجوز حسم الدين المعدوم عند شطبه من دفاتر المكلف متى توفر دليل الإثبات المناسب على استحالة تحصيله.



## تنص اللائحة على الشروط أو الضوابط الواجب استيفاءها من قبل المكلف من أجل حسم المصاريف المتعلقة بالديون المعدومة وهي<sup>9</sup> :

- أ. أن يكون قد سبق التصريح عن الديون المعدومة في الإقرار ضمن إيرادات المكلف في سنة استحقاق الإيرادات.
- ب. أن تكون الديون المعدومة ناتجة عن بيع بضاعة أو تقديم خدمات.
- ج. ألا تكون الديون على جهات مرتبطة بالمكلف.
- د. أن يقدم المكلف شهادة من محاسبه القانوني المعتمد تفيد شطب هذه الديون من الدفاتر بموجب قرار من صاحب الصلاحية.
- هـ. التزام المكلف بالتصريح عن الديون ضمن دخله متى تم تحصيلها.
- و. أن يتم اتخاذ كافة الإجراءات القانونية لتحصيل الديون، ويثبت عدم إمكانية تحصيلها من خلال تقديم أي دليل مقنع يثبت ذلك.

فيما يلي أمثلة الوثائق الواجب الإدلاء بها لإثبات حسم الديون المعدومة:

الشروط	الإثباتات
شطب الدين من الدفاتر	شهادة صادرة عن محاسب قانوني معتمد تؤكد الشطب
اتخاذ كافة الإجراءات القانونية لتحصيل الديون ويثبت عدم إمكانية تحصيلها	إثبات عدم إمكانية تحصيلها بدليل مقنع (حكم قضائي، ثبوت إفلاس المدين..)
الالتزام بإعادة الديون التي تم شطبها وخصمها بمجرد تحصيلها	<ul style="list-style-type: none"><li>• لا توجد وثيقة معينة مطلوبة</li><li>• قد يؤدي عدم الالتزام إلى تعديلات من قبل الهيئة عند التدقيق الضريبي</li></ul>

فيما يتعلق بالديون المقرر إعدامها لأحد الشركاء غير المقيمين، فرغم عدم احتسابها ضمن المصاريف، إلا أنها خاضعة لاستقطاع الضريبة بنسبة 5% باعتبارها توزيعات أرباح؛ وذلك لكونها قد خفضت من قيمة الأرباح المبقة.



امسح هذا الكود للاطلاع على آخر تحديث  
لهذا المستند وكافة المستندات المنشورة  
أو تفضل بزيارة الموقع الإلكتروني [zatca.gov.sa](http://zatca.gov.sa)